A L G E R I A

تدخل رئيس الوفد الجزائري

الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون جنوب-جنوب
على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً
الدوحة، 7 مارس 2023

الدوحة، 8 مارس 2023

أصحاب المعالي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تعتمد مقاربة الجزائر إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الموقف الثابت القائم على مبدأ أن تنمية الجنوب مسؤولية تقع على عاتق الجنوب، ولا مجال للتنمية إلا في ظل توفر شروط أساسية من بينها العدالة الاجتماعية واحترام سيادة الدول والمساواة في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع بلدان الشمال.

هذا ويمكن للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية وأقل نموا في مجالات مثل التمويل والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا أن يساعد في معالجة الاختلالات القائمة في النظام الاقتصادي الدولي، وذلك عبر إقامة شراكات أكثر نجاعة بين بلدان تتقاسم ظروفا اجتماعية واقتصادية متشابهة وهياكل قاعدية ومؤسساتية تكاد تكون مماثلة.

ولقد أدمجت الجزائر التعاون جنوب-جنوب في جميع استراتيجياتها الإنمائية ضمن أهدافها الوطنية والإقليمية والدولية في مجال التنمية المستدامة. إنها تدعو إلى توسيع وتجديد هذا النوع من التعاون على أن يشمل، بالإضافة إلى المجالات التقليدية، مساهمات فعالة في مواجهة التحديات ذات الطابع العالمي مثل المناخ والهجرة والطاقة والأمن الغذائي والأمن بكافة أشكاله.
ومن هذا المنطلق، تساهم الجزائر بكل قناعة والتزام في المحافل المتعددة الأطراف المكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على غرار مجموعة 77 والصين وحركة عدم الانحياز على إعادة تفعيل وتنشيط هذه المجموعات.

وفي إطار سياساتها التنموية الشاملة، تعمل الجزائر، مع أشقائها في إفريقيا، على تحقيق الاندماج القاري الذي يحقق الرخاء المشترك.

وتجسيدا كذلك لسياستها المبنية على أواصر الأخوة والتضامن، أعلن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال القمة الإفريقية الأخيرة، في فبراير 2023، تخصيص مبلغ واحد مليار دولار أمريكي لتمويل، عن طريق الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي، مشاريع تنموية في الدول الإفريقية، لاسيما المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً، وخاصة المشاريع التي تكتسي طابعا اندماجيا أو تلك التي من شانها المساهمة في دفع عجلة التنمية.

السيدات والسادة،

لقد كانت أقل البلدان نمواً أكثر تضررا من وباء كوفيد-19 وهي معرضة بصفة مضعفة لتباعات التغير المناخي وأزمة الديون المتزايدة، ما أدى إلى تراجع أكبر في نسب تنميتها مقارنة ببقية الدول. كما أن تصعيد النزاعات يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء والطاقة والأزمات الإنسانية، مما يعرض للخطر المكاسب القليلة التي حققتها هذه الدول في ميدان التنمية المستدامة .

فأمام هذه الأوضاع، من حقنا أن نتساءل ألا يعد تفعيل آليات العمل متعدد الأطراف بشكل أكثر نجاعة وإرساء أسس نظام عالمي جديد بما يحقق معايير العدل والإنصاف ويضمن المشاركة المتساوية لجميع الدول دون أدنى تمييز، السبيل الوحيد إلى تحقيق أهدافنا المشتركة؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.